توثيق مقتل 1864 مدنيا بينهم 6 من الكوادر الإعلامية و21 من الكوادر الطبية والدفاع المدني في سوريا في النصف الأول من عام 2019

سجلنا 59 مجزرة و159 شخصا قتلوا بسبب التعذيب

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 1 تموز 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: حصيلة الضحايا المدنيين

ثالثاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني

رابعاً: حصيلة أبرز المجازر

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وفقدان لا يُمكن تعويضه، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس والمكان الذي قتلت فيه الضحية، والمحافظة التي ينتمي إليها، والجهة التي قامت بعملية القتل، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتَّعرف على المحافظات التي خسرت النسبة الأعظم من أبنائها.

وقد ارتأينا منذ عام 2011 أن نُسلط الضوء على حصيلة القتلى من النساء والأطفال أيضاً؛ نظراً لحساسية هذه الفئات في المجتمع ولكونها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور أساسي في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك قتل مواطن سوري، فإنَّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان لم تتوقف منذ قرابة ثماني سنوات عن إصدار حصيلة يومية للضحايا، وتُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين فقدتهم سوريا في كل شهر، وكذلك تقريراً سنوياً، إضافةً إلى عشرات التَّقارير التي توثق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

منهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا في حزيران والنصف الأول من عام 2019 ، ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والكوادر الإعلامية والطبية، كما يُركِّز على المجازر، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزّع التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان لمزيد من الوقت والتَّحقيق وخاصة في حال الهجمات المشتركة، وعندما لم نتمكن في بعض الأحيان من إسناد مسؤولية هجمات بعينها إلى جهة محددة، كما حصل في الهجمات الجوية التي تُنفذها الطائرات الحربية السورية أو الروسية، أو الهجمات السورية الإيرانية أو قوات سوريا الديمقراطية وقوات التَّحالف الدولي، فإننا نُشير في تلك الحالة إلى أنَّ هذا الهجوم هو مسؤولية مشتركة من حلف إلى أن يتم ترجيح مسؤولية أحد الجهتين عن الهجوم، أو يثبت لدينا أنَّ الهجوم فعلاً كان مشتركاً عبر تنسيق الجهتين معاً فيما بينهما.

أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا هي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- القوات الروسية.
- التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- فصائل المعارضة المسلحة.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي).
- قوات التحالف الدولي.
- جهات أخرى.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

فيما يتعلق بالضحايا المسلحين فهي قسمان رئيسان:

– الضحايا من المعارضة المسلحة: تواجهنا صعوبات إضافية لأن أعداداً كبيرة تُقتل على جبهات القتال وليس داخل المدن، ولا نتمكَّن من الحصول على تفاصيل من اسم وصورة وغير ذلك، وبسبب تكتُّم قوات في المعارضة المسلحة في بعض الأحيان لأسباب أمنية أو غير ذلك، وبالتالي فإنَّ ما يتم تسجيله هو أقل بكثير مما هو عليه الحال.

– الضحايا من قوات النظام السوري أو التَّنظيمات الإسلامية المتشددة أو قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي: يكاد يكون من شبه المستحيل الوصول إلى معلومات عن هذا النوع من الضحايا ونسبة الخطأ مرتفعة جداً، لعدم وجود منهجية في توثيق مثل هذا النوع؛ لأنَّ هذه الأطراف لا تنشر أو تُصرّح أو تُسجِّل ضحاياها، ومن وجهة نظرنا تدخلُ الإحصاءات الصادرة عن بعض الجهات لهذا النوع من الضحايا في خانة الإحصاءات الوهمية التي لا يوجد لها داتا حقيقية.

في هذا التقرير نقوم بتسجيل حصيلة الضحايا المدنيين فقط –باستثناء حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب التي تشمل المدنيين والمسلحين–، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم، بعض الضحايا قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[1]

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما وَرَدَ في هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة. كما تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوَّرة والصّور التي وثَّقها فريقنا أو التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتتضمَّن تلك الصور والفيديوهات على سبيل المثال: مواقع الهجمات، جثث الضحايا، والمصابين، كما يمكن أن تعود هذه الصور لضحايا بسبب التعذيب، وضحايا من الكوادر الطبية والإعلامية، الذين قضوا في هجمات شنَّتها أطراف النِّزاع. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصوَّر، التي وردت في تلك التقارير والتي يستعرضها هذا التقرير أيضاً ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ونحرص دائماً على حفظ جميع هذه البيانات مع المصدر الخاص بها وبالرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، وذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

يحتوي هذا التَّقرير على شهادة واحدة حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرضَ عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبَ الشهود معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يتفاوت كمُّ ونوعية الأدلة بين حادثة وأخرى، ونظراً لكثرة ما وردَ سابقاً من تحديات، فكثير من الحوادث يتغيَّر توصيفها القانوني؛ نظراً لحصولنا على أدلة أو قرائن جديدة لم تكن بحوزتنا عندما قمنا بنشرها في التَّقرير، حيث نقوم بإضافة تلك الأدلة والقرائن إلى أرشيف قاعدة البيانات، ومن ناحية أخرى، فكثير من الحوادث قد لا يكون فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لكنَّها تضمَّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجلٍ وطني، لكننا لا نصفُها بأنَّها ترقى إلى جرائم.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: حصيلة الضحايا المدنيين:

ألف: في النصف الأول من عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2019 مقتل 1864 مدنياً بينهم 468 طفلاً و285 سيدة (أنثى بالغة) قتلوا على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في النصف الأول من عام 2019 حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

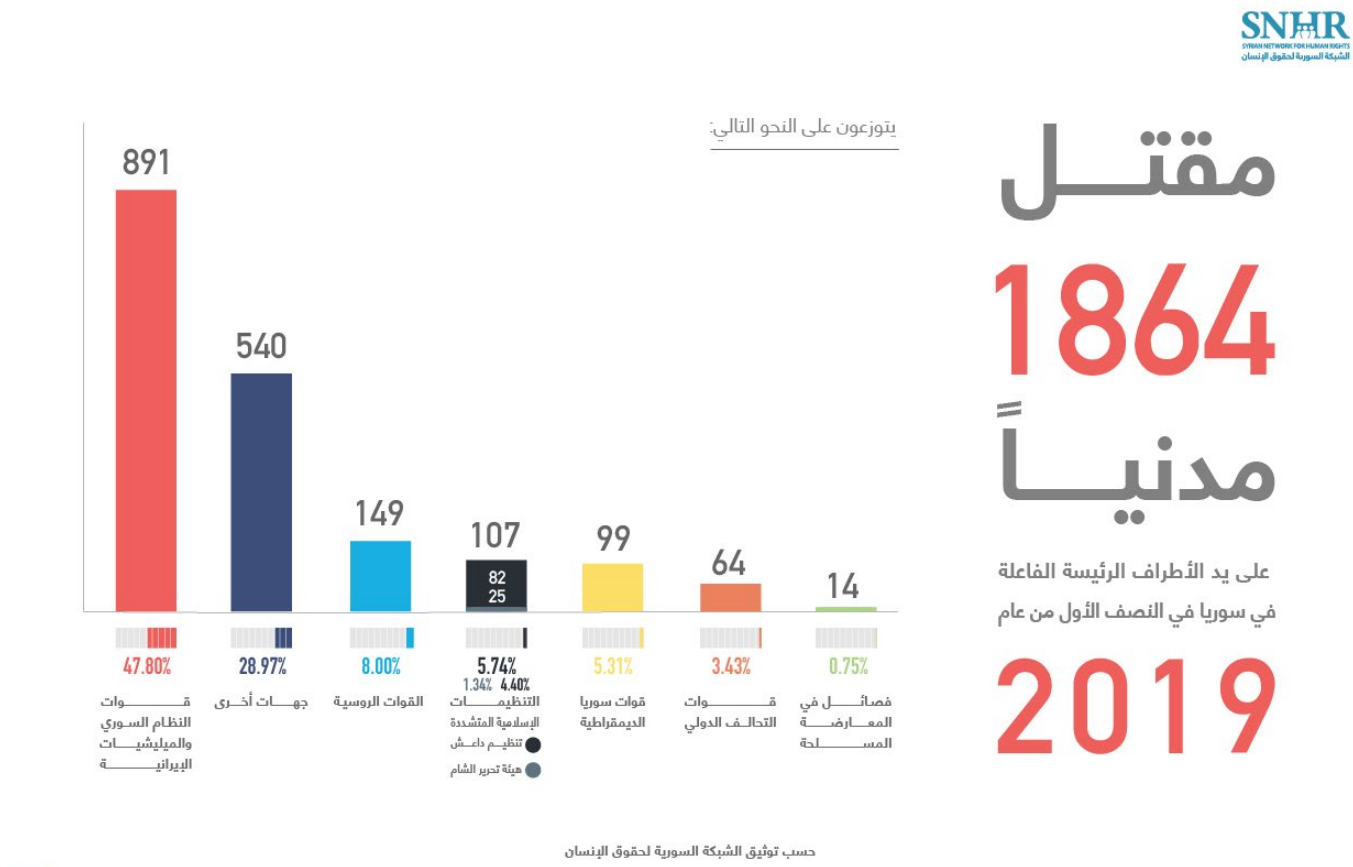

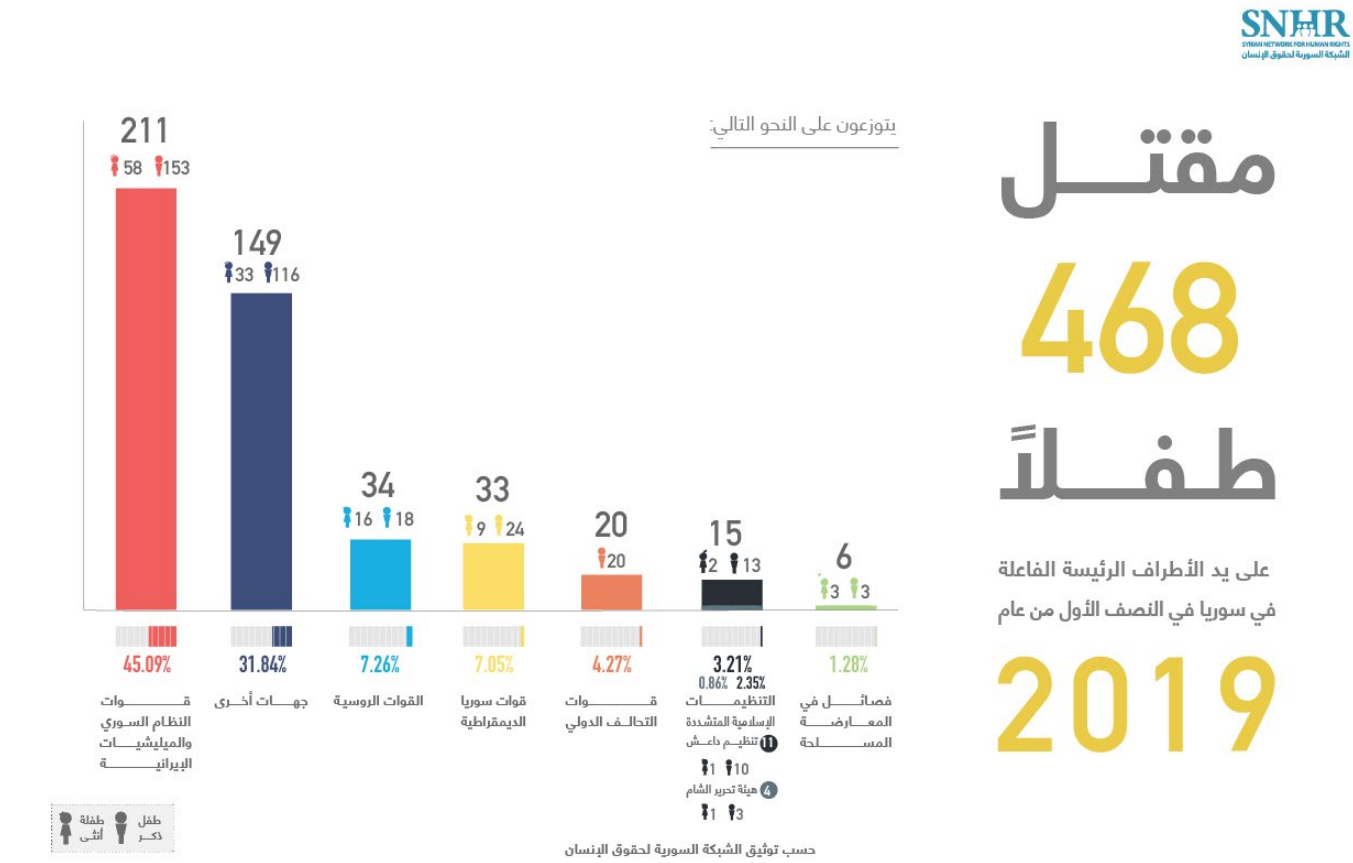

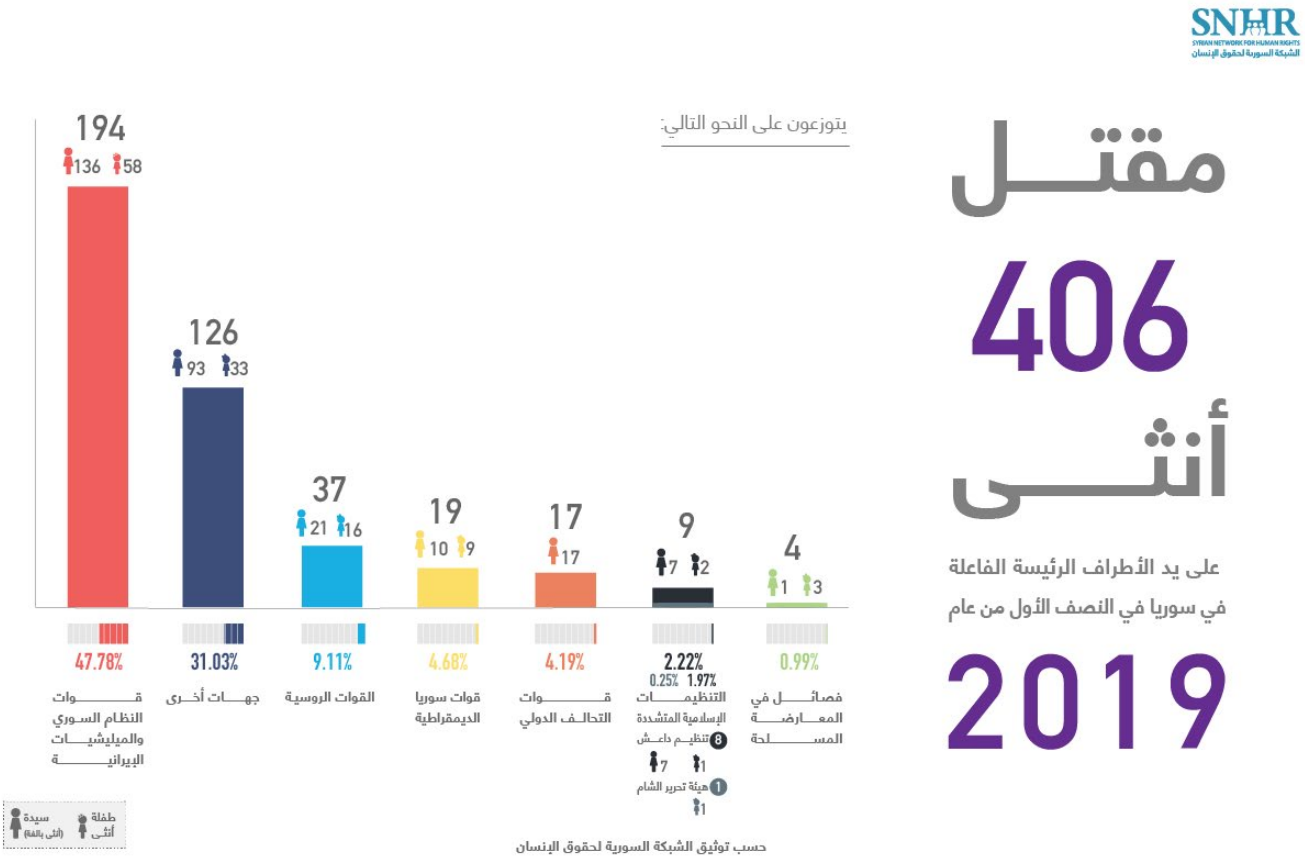

– قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثَّقنا مقتل 891 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 211 طفلاً، كما أنَّ من بين الضحايا 136 سيدة

– القوات الروسية:

سجَّلنا مقتل 149 مدنياً بينهم 34 طفلاً، و21 سيدة نتيجة قصف قوات نعتقد أنها روسية.

– التنظيمات الإسلامية المتشددة: قتلت 107 مدنياً، بينهم 15 طفلاً، و7 سيدة، يتوزعون على النحو التالي:

- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): قتل 82 مدنياً بينهم 11 طفلاً، و7 سيدة.
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): قتلت 25 مدنياً، بينهم 4 طفلاً.

– فصائل في المعارضة المسلحة:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 14 مدنياً بينهم 6 طفلاً، و1 سيدة.

– قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 99 مدنياً بينهم 33 طفلاً، و10 سيدة.

– قوات التَّحالف الدولي:

سجَّلنا مقتل 64 مدنياً، بينهم 20 طفلاً، و17 سيدة.

– جهات أخرى:

سجَّلنا 540 مدني بينهم 149 طفلاً، و93 سيدة قتلوا على يد جهات أخرى. تشمل ضحايا هذه الجهات ضحايا التفجيرات التي لم نحدِّد مرتكبيها، مصادر نيران مجهولة، ألغام مجهولة المصدر، الغرق، إضافة إلى ضحايا النيران وحوادث القصف العشوائي للقوات التركية البرية والجوية، والضحايا بنيران القوات الأردنية واللبنانية.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في النصف الأول من عام 2019 على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

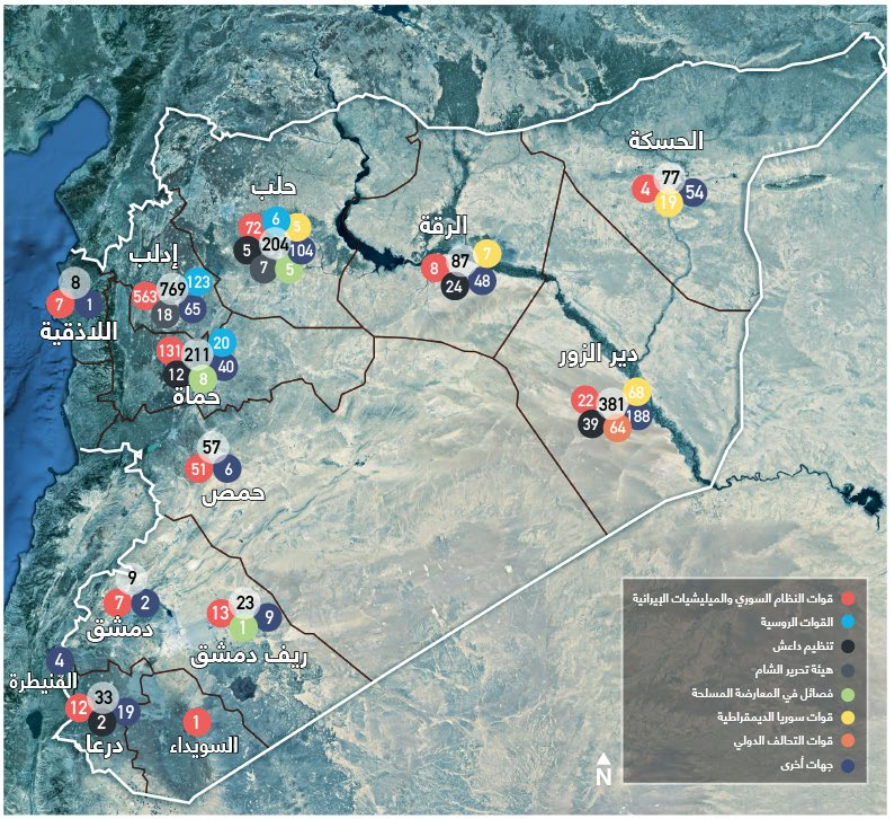

تظهر الخريطة أنَّ الحصيلة الأكبر للضحايا على يد قوات الحلف السوري الروسي في النصف الأول من هذا العام كانت في محافظة إدلب ثم حماة فحلب ، التي قتلت 915 مدنياً، أي ما نسبته 87 % من حصيلة الضحايا في هذه المحافظات الثلاث.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 على النحو التالي:

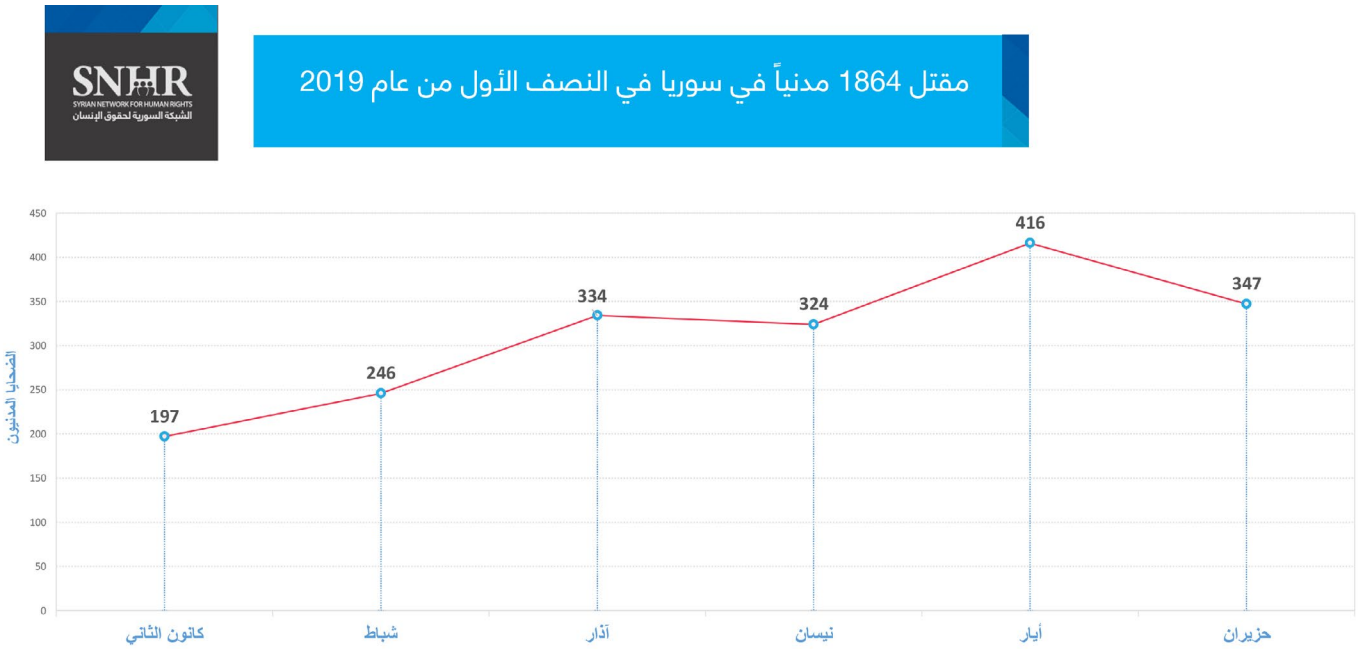

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

يُظهر المخطط السابق أنَّ الحصيلة الأعلى للضحايا في النصف الأول من عام 2019 كانت في شهر أيار يليه حزيران؛ ذلك إثرَ التصعيد العسكري لقوات الحلف السوري الروسي في منطقة خفض التصعيد الرابعة والأخيرة (المؤلفة من محافظة إدلب وأجزاء من محافظات حماة وحلب واللاذقية) الذي لا يزال مستمراً منذ 26/ نيسان المنصرم.

باء: في حزيران 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 347 مدنياً بينهم 91 طفلاً و39 سيدة (أنثى بالغة) قتلوا على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في حزيران حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

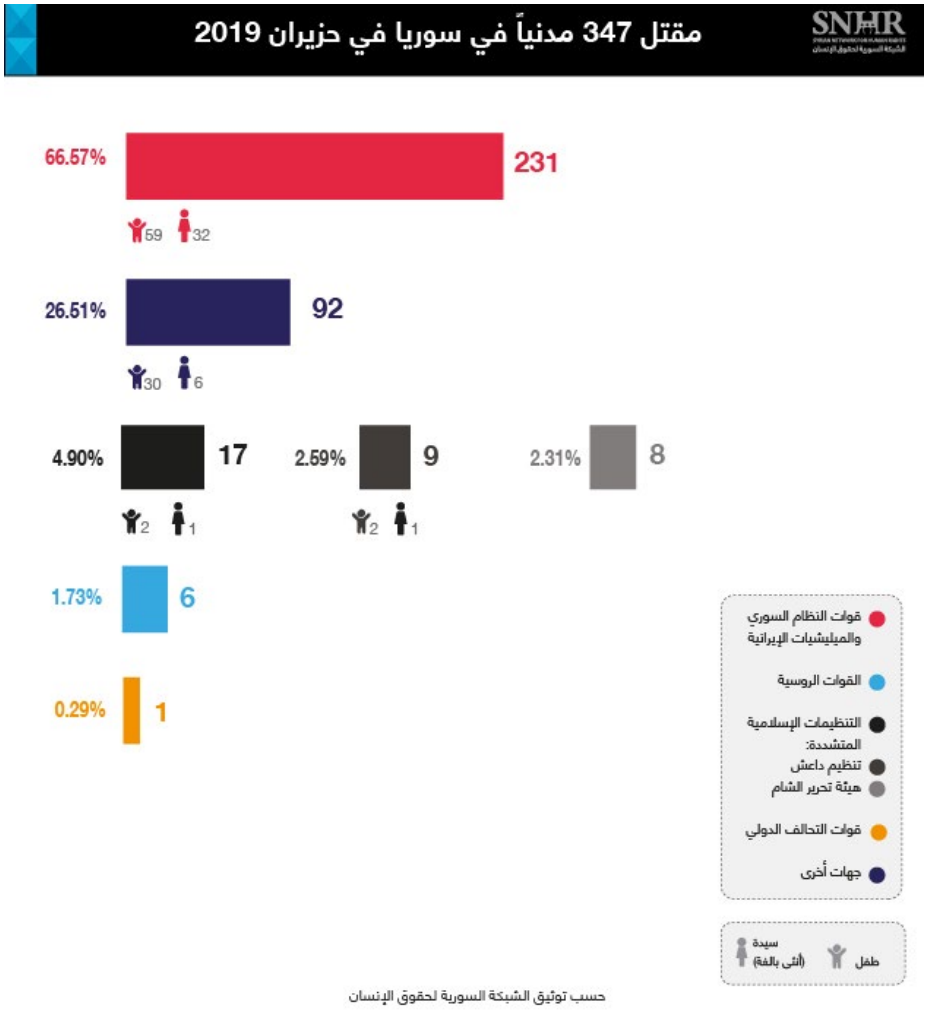

– قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثَّقنا مقتل 231 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 59 طفلاً، كما أنَّ من بين الضحايا 32 سيدة

– القوات الروسية:

سجَّلنا مقتل 6 مدنياً، نتيجة قصف قوات نعتقد أنها روسية.

– التنظيمات الإسلامية المتشددة: قتلت 17 مدنياً، بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة، يتوزعون على النحو التالي:

- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): قتل 9 مدنياً بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): قتلت 8 مدنياً.

– قوات التَّحالف الدولي:

سجَّلنا مقتل 1 مدنياً.

– جهات أخرى:

سجَّلنا مقتل 92 مدنياً، بينهم 30 طفلاً، و6 سيدة من قبل جهات أخرى.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في حزيران على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

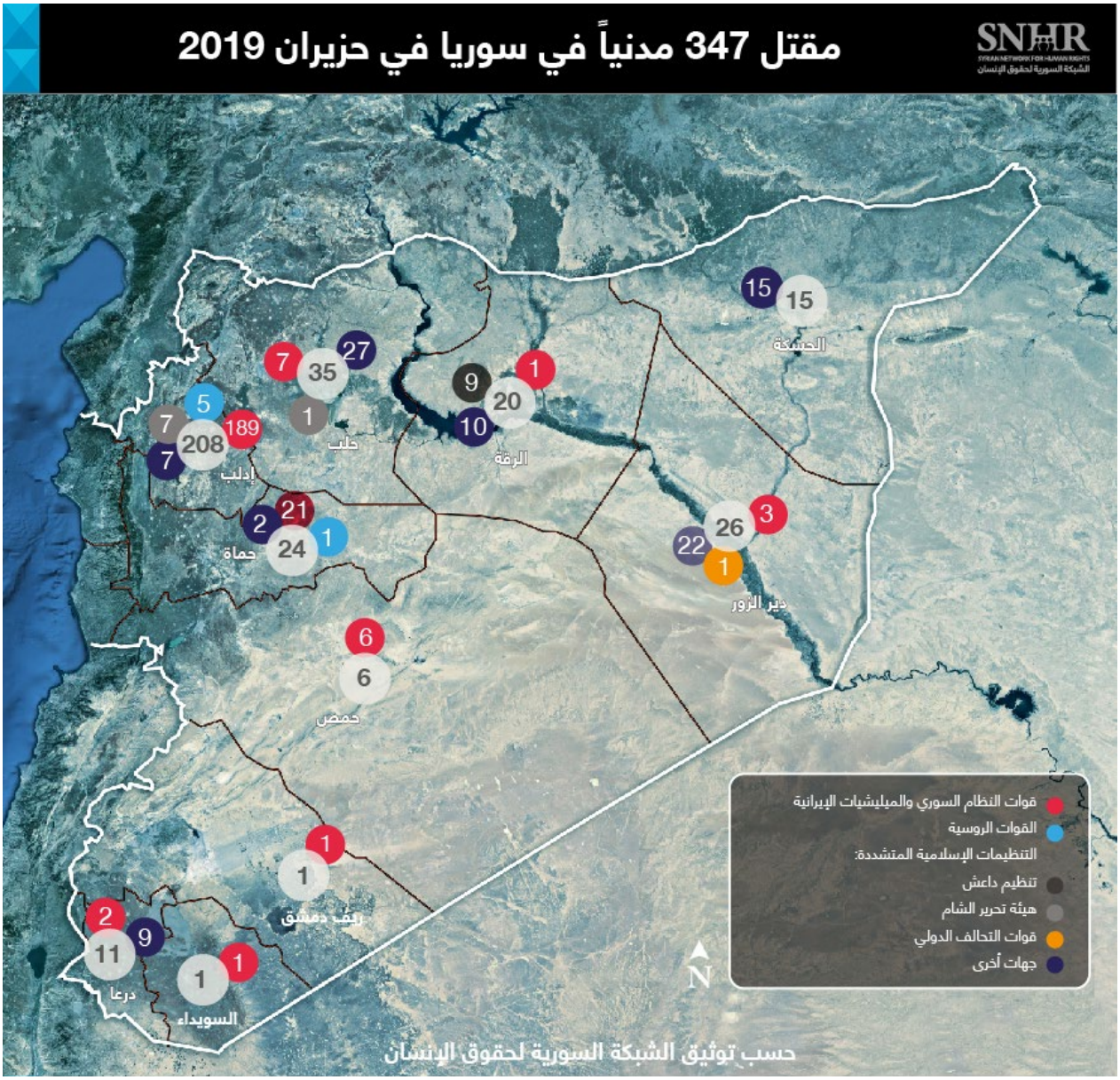

تُظهر الخريطة السابقة أنَّ الحصيلة الأعلى للضحايا في حزيران كانت في محافظة إدلب، التي سجَّلت ما نسبته 60 % من حصيلة الضحايا المدنيين في هذا الشهر، 94 % منهم قتلوا على يد قوات الحلف السوري الروسي؛ إثرَ التصعيد العسكري لقوات الحلف على منطقة خفض التصعيد الرابعة.

ثالثاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

1: في النصف الأول من عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2019 مقتل 159 شخصاً بسبب التعذيب، توزعوا حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

– قوات النظام السوري: 142

– التنظيمات الإسلامية المتشددة: 3

• هيئة تحرير الشام: 3

– فصائل في المعارضة المسلحة: 3

– قوات سوريا الديمقراطية: 7

– جهات أخرى: 4

أبرز الحالات التي تم توثيقها في النصف الأول من عام 2019:

محمود علي المرعي، حاصل على إجازة من كلية الحقوق بجامعة دمشق، من أبناء مدينة الرستن بريف محافظة حمص الشمالي، من مواليد عام 1957، اعتقلته عناصر قوى الأمن الجوي التابع لقوات النظام السوري يوم الخميس 13/ تشرين الأول/ 2011 من مدينة حمص، وتمكَّنت عائلته من زيارته في آذار 2012 في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق، ثم علمنا يوم الثلاثاء 12/ شباط/ 2019 أنَّه مسجل في دائرة السجل المدني على أنه قد توفي يوم الأربعاء 13/ شباط/ 2013، ونُرجِّح أنه قد توفي بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

علاء الدين مصطفى حماش، طالب جامعي في كلية الآداب في جامعة حلب قسم اللغة الفرنسية، من أبناء مدينة عندان بريف محافظة حلب الشمالي، من مواليد عام 1993، اعتقلته قوات النظام السوري في كانون الأول/ 2016 من مكان إقامته في أحد أحياء مدينة حلب الشرقية إثرَ حملة دهم واعتقال جماعي بعد سيطرتها على المدينة، وحصلنا يوم السبت 9/ آذار/ 2019 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

محمد زاكي العموري، طالب جامعي في كلية الطب البيطري بجامعة حماة، من أبناء مدينة كفر زيتا بريف محافظة حماة الشمالي، من مواليد عام 1998، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 27/ تموز/ 2018 إثرَ مداهمة مكان إقامته في مدينة حماة، وقد علمنا يوم الثلاثاء 9/ نيسان/ 2019 أنَّه مسجل في دائرة السجل المدني على أنه متوفى، ونرجِّح أنَّه قد توفي بسبب التعذيب داخل سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق.

2: في حزيران 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 18 شخصاً بسبب التعذيب، جميعهم قضوا على يد قوات النظام السوري.

عامر خطيب

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

عامر محمد نذير خطيب، طالب جامعي في كلية الهندسة المدنية بجامعة حلب، من أبناء بلدة تفتناز شمال شرق محافظة إدلب، اعتقلته عناصر من فرع الأمن الجوي التابعة لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 23/ أيار/2012 من مدينة حلب، حصلنا يوم الإثنين 17/ حزيران/ 2019 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في مدينة دمشق.

حمادي المشوط

حمادي سليم المشوط، من أبناء مدينة البوكمال بريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر 70 عام حين اعتقاله، اعتقلته قوات النظام السوري في كانون الثاني/ 2019، لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها بينما كان في طريقه من مدينة دير الزور إلى مدينة دمشق لتلقي العلاج، واقتادته إلى سجن عدرا المركزي بمحافظة ريف دمشق، حصلنا يوم السبت 22/ حزيران/ 2019 على معلومات تؤكد وفاته بسبب إهمال الرعاية الصحية داخل سجن عدرا المركزي.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

1: في النصف الأول من عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في في النصف الأول من عام 2019 مقتل 15 من الكوادر الطبية، توزعوا حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 11 بينهم 1 سيدة
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة:**

- **هيئة تحرير الشام:** 1

– قوات التَّحالف الدولي: 1

– جهات أخرى: 2

2: في حزيران 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 4 من الكوادر الطبية، توزعوا حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

– قوات النظام السوري: 3

– جهات أخرى: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

محمود المصطفى، سائر محمد بهلول، عبد القادر نهتان، من عناصر فريق الإسعاف في منظومة إسعاف بنفسج التابعة لمنظمة بنفسج، قُتلوا يوم الخميس 20/ حزيران/ 2019 جراء قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام صاروخاً قرب فريق الإسعاف التابع للمنظومة في الحي الجنوبي من مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي، بينما كانوا يعملون على إسعاف مصابي قصف سابق من الطيران ذاته على المدينة.

وقد نعت منظمة بنفسج المسعفين الثلاثة عبرَ موقعها الرسمي.

محمود المصطفى، من أبناء قرية كفر عويد بريف محافظة إدلب الجنوبي.

سائر بهلول، من أبناء مدينة معرة النعمان، متزوج ولديه طفلة.

عبد القادر نهتان، من أبناء مدينة معرة النعمان.

محمود المصطفى، سائر بهلول، عبد القادر نهتان

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

1: في النصف الأول من عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النِّصف الأول من عام 2019 مقتل 6 من الكوادر الإعلامية، توزعوا حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 4 بينهم 2 بسبب التعذيب.
- **القوات الروسية:** 1
- **جهات أخرى:** 1

2: في حزيران 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل اثنين من الكوادر الإعلامية، توزعوا حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 1
- **جهات أخرى:** 1

عمر الدمشقي

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

الأحد 23/ حزيران/ 2019 قضى الناشط الإعلامي عمر الدمشقي "نتحفظ على ذكر اسمه لدواعٍ أمنية" في المشافي التركية، متأثراً بإصابته بعدة شظايا في معظم أنحاء جسده، جراء انفجار عبوة ناسفة زرعت في سيارة تابعة لجمعية " الراحمون يرحمهم الله" الإغاثية التي يعمل لصالحها، في مدينة سرمدا بريف محافظة إدلب الشمالي يوم الإثنين 17/ حزيران/ 2019، لم نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن زرع العبوة حتى لحظة إعداد التقرير، تخضع المدينة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

عمر، مصور لدى جمعية "الراحمون يرحمهم الله"، من أبناء بلدة عقربا جنوب محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1996، حاصل على الشهادة الإعدادية، أعزب.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الإعلامي حازم القلموني[2] الذي أخبرنا بما ورده من أحد أصدقاء عمر الذي كان برفقته: **"يوم الإثنين 17/ حزيران وبينما كان عمر يستعد لركوب سيارة تابعة للجمعية التي يعمل بها متجهاً إلى مخيمات أطمة لتوزيع الخبز على النازحين، انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون في السيارة؛ ما أدى إلى إصابته بشظايا عدة في معظم أنحاء جسده، وعلى الفور تم إسعافه إلى مشفى الجامعة في مدينة أنطاكيا التركية، حيث أجريت له عمليات عدة بُترت على إثرها قدمه اليسرى وأصابع عدة من يديه الاثنتين، ثم تم نقله إلى مشفى قادرلي في مدينة العثمانية التركية حيث فارق الحياة هناك بعد ستة أيام متأثراً بإصابته."**

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

1: في النصف الأول من عام 2019:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2019 مقتل 6 من كوادر الدفاع المدني، توزعوا حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 1
- **القوات الروسية:** 4
- **جهات أخرى:** 1

[2] عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 26/ حزيران/ 2019

2: في حزيران 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل اثنين من كوادر الدفاع المدني على يد القوات الروسية.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

علي القدور، عمر الكيال، من عناصر الدفاع المدني – مركز خان شيخون، قُتلا يوم الأربعاء 26/ حزيران/ 2019 جراء قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ قرب فريق الدفاع المدني في حي البيرة شمال شرق مدينة خان شخون بريف محافظة إدلب الجنوبي، بعد وصول الفريق إلى الحي لإسعاف مصابي قصف سابق لطيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري على الموقع ذاته.

وقد نعى الدفاع المدني السوري علي وعمر عبرَ حسابه الرسمي على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".

علي القدور، من أبناء بلدة مورك بريف محافظة حماة الشمالي، توفي فورَ إصابته في موقع القصف.

عمر الكيال، من أبناء مدينة خان شيخون، توفي متأثراً بإصابته بعد وصوله إلى أحد المشافي في محاولة لإسعافه.

عمر الكيال وعلي القدور

رابعاً: حصيلة أبرز المجازر:

ألف: في النصف الأول من عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 59 مجزرة في النصف الأول من عام 2019، توزَّعت بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 23
- **القوات الروسية:** 8
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 6
- **قوات التَّحالف الدولي:** 3
- **جهات أخرى:** 19

توزَّعت المجازر التي ارتكبتها قوات النظام السوري في النصف الأول من عام 2019 حسب مناطق السيطرة على النحو التالي:

- عشرون في مناطق خاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.
- مجزرة واحدة مناطق خاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة.
- مجزرة واحدة مناطق خاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام.
- مجزرة واحدة مناطق خاضعة لسيطرة مشتركة بين هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني.

وقد تسبَّبت المجازر الموثَّقة في النصف الأول من عام 2019 بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 539 مدنياً، بينهم 147 طفلاً، و128 سيدة (أنثى بالغة)، أي أنَّ 52 % من الضحايا هم نساء وأطفال، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا مؤشر على أن الاستهداف في معظم تلك المجازر كان بحق السكان المدنيين.

توزَّعت حصيلة ضحايا المجازر بحسب مُرتكبيها على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 164 مدنياً بينهم 56 طفلاً، و39 سيدة.
- **القوات الروسية:** 89 مدنياً بينهم 21 طفلاً، و7 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 42 مدنياً بينهم 13 طفلاً، و8 سيدة.
- **قوات التحالف الدولي:** 53 مدنياً بينهم 19 طفلاً، و15 سيدة.
- **جهات أخرى:** 191 مدنياً بينهم 38 طفلاً، و59 سيدة.

أبرز المجازر التي تم توثيقها في النِّصف الأول من عام 2019:

الجمعة 18/ كانون الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات التحالف الدولي بالصواريخ أحد الأحياء السكنية في قرية الباغوز تحتاني التابعة لمدينة البوكمال بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل 28 مدنياً –معظمهم نازحون من مناطق ريف محافظة دير الزور الشرقي– بينهم عشرة أطفال، وثمانِ سيدات. تخضع القرية لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة.

الأربعاء 13/ آذار/ 2019 قرابة الساعة 15:15 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بثلاثة صواريخ مبنى سجن إدلب المركزي غرب مدينة إدلب؛ ما تسبَّب في مقتل 31 سجيناً –حتى لحظة إعداد التقرير لا تزال الحادثة قيد التحقيق– ثم عاودَ الطيران ذاته التَّحليق في سماء المدينة قرابة الساعة 17:15 وقصف منطقة الكسيح وسط مدينة إدلب بثمانية صواريخ استهدفت المربع الحكومي، الذي يضمُّ دوائر مدنيَّة تابعة لحكومة الإنقاذ (مديرية كهرباء إدلب ومستودعاتها، ومحطة التَّحويل الكهربائية الرئيسة، ومبنى السِّجل المدني، ومقر حكومة الإنقاذ، ومقر وزارة الداخلية).

سقط صاروخان على مبنى سكني يقع قبالة مبنى التأمينات الاجتماعية (الذي تتخذ منه هيئة تحرير الشام مقراً لها)؛ ما أدى إلى مقتل 12 مدنياً بينهم خمسة أطفال (3 أنثى و2 ذكر) وسيدة واحدة.

نُشير إلى أن صاروخاً آخر سقطَ بين أبنية سكنية تقع قبالة مؤسسة الكهرباء على بعد نحو 250م من موقع المجزرة؛ ما تسبَّب في مقتل أربعة مدنيين آخرين من عائلة واحدة (طفلان – ذكر وأنثى) وجدَّاهما. تخضع مدينة إدلب لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تسبَّب الهجوم في أضرار مادية كبيرة في كل من أبنية مديرية كهرباء إدلب ومستودعاتها، ومحطة التحويل الكهربائية الرئيسة ومبنى السِّجل المدني، ومقر حكومة الإنقاذ، وقد خرجت جميعاً عن الخدمة، إضافة إلى أضرار مادية متوسطة في مدرسة يوسف العظمة للتعليم الأساسي، الواقعة قبالة مبنى السِّجل المدني.

تحليل بصري يُظهر موقع منطقة الكسيح وتفاصيل الهجوم الجوي الروسي عليها:

باء: في حزيران 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 12 مجزرة في حزيران، توزَّعت بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 10
- **جهات أخرى:** 2

توزَّعت حصيلة المجازر التي وثقناها في حزيران على يد قوات النظام السوري حسب مناطق السيطرة على النحو التالي:

- تسعة مجازر في مناطق خاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.
- مجزرة واحدة في منطقة خاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة.

وقد تسبَّبت المجازر الموثَّقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 106 مدنياً، بينهم 34 طفلاً (23 ذكراً، وعشرُ إناث، وجنين واحد)، وعشرين سيدة (أنثى بالغة)، أي أنَّ 51 % من الضحايا هم نساء وأطفال، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا مؤشر على أن الاستهداف في معظم تلك المجازر كان بحق السكان المدنيين.

توزَّعت حصيلة ضحايا المجازر بحسب مُرتكبيها على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 75 مدنياً بينهم 25 طفلاً (16 ذكراً، وتسعُ إناث)، و16 سيدة.
- جهات أخرى: 31 مدنياً، بينهم تسعةُ أطفال (سبعة ذكور، وأنثى واحدة، وجنين واحد)، وأربع سيدات.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

الأحد 2/ حزيران/ 2019 انفجرت سيارة مفخخة أمام محكمة اعزاز في الشارع الرئيس وسط مدينة اعزاز بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل 22 مدنياً، بينهم سبعة أطفال (5 ذكور، و1 أنثى، و1 جنين)، وثلاث سيدات، وإصابة قرابة عشرين آخرين بجراح، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات، تخضع مدينة اعزاز لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

طفل من ضحايا مجزرة وقعت جراء انفجار سيارة مفخخة مجهولة المصدر وسط مدينة اعزاز/ حلب – 2/ حزيران/ 2019

الإثنين 10/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري بالصواريخ منطقة سكنية وسط قرية جبالا بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل 13 مدنياً، بينهم سبعة أطفال (6 ذكور، 1 أنثى)، وسيدتان اثنتان. تخضع قرية جبالا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

السبت 15/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة على قرية البارة في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل ستة مدنيين دفعة واحدة، هم خمسة أطفال (1 ذكر، و4 أنثى)، وسيدة واحدة. تخضع قرية البارة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

ضحايا أطفال إثرَ مجزرة جراء هجوم جوي للنظام السوري على قرية البارة/ إدلب – 15/ حزيران/ 2019

الخميس 20/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة على الأطراف الشمالية لقرية المسطومة بريف محافظة إدلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل تسعة مدنيين معظمهم من عائلة واحدة نازحة من قرية أم مويلات بريف محافظة إدلب الجنوبي الشرقي، بينهم أربعة أطفال (ذكور)، وسيدة واحدة. تخضع قرية المسطومة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

• أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.

• لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.

• إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات الحلف "قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية" تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.

• انتهكت التنظيمات الإسلامية المتشددة القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.

• خرقت فصائل في المعارضة المسلحة قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

• إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

• لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.

• إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

• إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

• يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.

• على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.

• مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

• على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع.

• تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التَّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.

• إنشاء منصَّة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

• فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

• جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

• إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.

• إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الكشف عن مصير قرابة 82 ألف مواطن سوري اعتقلتهم الأجهزة الأمنية وأخفت مصيرهم حتى الآن.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- التَّوقف عن استخدام الأسلحة الحارقة في المناطق المأهولة بالسكان وتعويض الضحايا وذويهم عن جميع الأضرار البشرية والمادية، التي لحقت بهم من استخدام هذه الأسلحة، وتقديم العلاج لعشرات المصابين المدنيين.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 82 ألف مختفٍ لدى النظام السوري.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يتوجَّب على دول التَّحالف الدولي أن تعترف بشكل صريح بأنّ بعضَ عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.

• يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه مسؤولية الدول الداعمة، وإنَّ استمرار تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح والدَّعم مع العلم بأنها تقوم بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني يعتبر مساهمة في هذه الانتهاكات.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

• ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
• التَّعهد بالتَّوقف عن أيَّة عمليات اعتقال تعسفي، والتَّحقيق في الحوادث التي خلَّفت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.
• اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

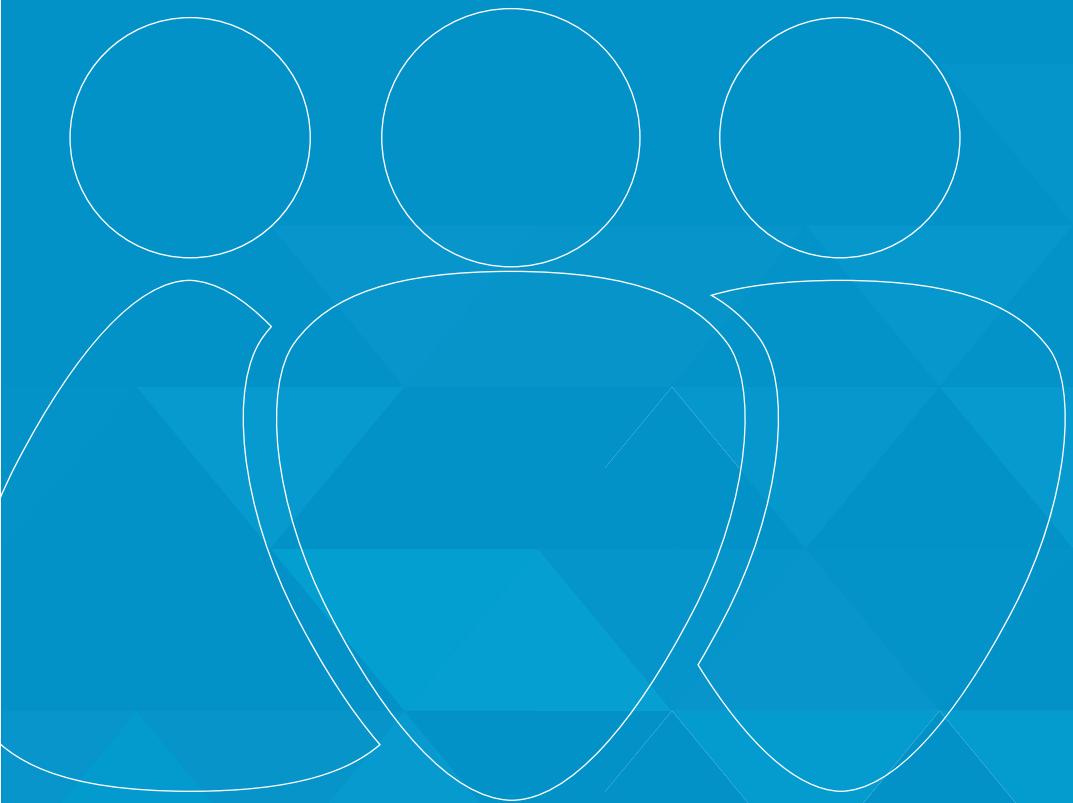

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org